

## القواعد الصغرى

وقد اهتم الشرع بالعتق بحيث كمل مبعضه وسرى شائعه ولم ينقل مثل ذلك في الوقف .  
فإن قيل هلا نفذ إعتاق المفلس المحجور عليه بالفلس لأن في تنفيذه حصول مصالح العتق .  
قلت إنما لم ينفذ لأن مقصود الحجر المنع من العتق وغيره مع ما في تنفيذ العتق من تأخير  
حقوق الغرماء إلى غير أمد معلوم .  
قاعدة فيما نهى عنه من الأقوال والأعمال .  
ما نهى عنه من الأقوال والأعمال أضراب .  
أحدها ما نهى عنه لفوات شرط من شرائطه أو ركن من أركانه فيدل النهي عنه على فساده .  
الضرب الثاني ما نهى عنه مع توفر شرائطه وأركانه فلا يكون النهي عنه مقتضيا لفساده  
مع توفر شرائطه وأركانه وإنما يتوجه النهي عنه إلى ما يقترب به من المفاسد